

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥١٢٨

الثلاثاء، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آدشي (بنن)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد دنيسف
الأرجنتين السيد ميورال
البرازيل السيد تريش دا فنتورا
الجزائر السيد بن مهدي
جمهورية تنزانيا المتحدة السيد مهيجا
الدانمرك السيدة لوج
رومانيا السيد موتوك
الصين السيد جانغ يشان
فرنسا السيد دلا سابلير
الفلبين السيد باخا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إيمير جونز باري
الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باترسن
اليابان السيد أوشيما
اليونان السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-24456 (A)

* 0524456 *

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة. وفي هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد كيران برندرغاست. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد برندرغاست (تكلم بالانكليزية): منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة بشأن الشرق الأوسط التي قدمتها إلى المجلس في الشهر الماضي، تجددت الآمال لدى شعوب المنطقة في إحراز تقدم نحو إقرار السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وفي نفس الوقت، فقد شعرت تلك الشعوب بالغضب والسخط إزاء الهجوم الإرهابي الخسيس في لبنان الذي أودى بحياة رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري وآخرين.

والباعث على هذا الأمل هو اجتماع القمة بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء شارون، الذي استضافه الرئيس المصري حسني مبارك في شرم الشيخ بتاريخ ٨ شباط/فبراير بحضور الملك عبد الله، عاهل الأردن. وفي شرم الشيخ، عاود الرئيس عباس ورئيس الوزراء شارون التأكيد على التزامهما

بخرطة الطريق. وتعبيراً عن الرغبة في وضع حد لسفك الدماء واليأس، اتفق الزعيمان على أن "يوقف جميع الفلسطينيين كل أعمال العنف ضد الإسرائيليين في كل مكان"، وأن "توقف إسرائيل كل أنشطتها العسكرية ضد الفلسطينيين كافة في كل مكان".

ومنذ ذلك الحين، اتخذ الطرفان كلاهما إجراءات للحفاظ على الزخم الذي تولد عن اجتماع القمة. وفي حقيقة الأمر، نأمل ونتوقع أن تنفذ التفاهمات التي تم التوصل إليها في اجتماع القمة هذا تنفيذاً كاملاً وفي الوقت المحدد. فقد أعلنت حكومة إسرائيل أنها ستفرج عن ٩٠٠ سجين وتنسحب من خمس مدن في الضفة الغربية والمناطق المتاخمة. وفي ٢١ شباط/فبراير، أطلق سراح ٥٠٠ من السجناء الفلسطينيين. وما زالت المفاوضات مستمرة لتذليل العقبات التي تعترض الانسحاب الإسرائيلي، ونأمل أن يتم تسليم أريحا وطولكرم وقلقيلية وبيت لحم ورام الله إلى السلطة الفلسطينية عما قريب.

ونشيد بالقرار الذي اتخذته إسرائيل بوقف هدم المنازل على سبيل الانتقام. كما أعادت إسرائيل فتح المعابر الثلاثة إلى غزة - إيريز ورفح وكارني - بعد إغلاقها بصورة مؤقتة في أعقاب هجمات فلسطينية. وفضلاً عن ذلك، أعلنت إسرائيل أنها ستصدر المزيد من تراخيص العمل، ليرتفع بذلك إجمالي عدد العمال المرخص لهم بدخول إسرائيل عبر إيريز إلى ١٦٠٠ عامل. وقد صدرت تراخيص جديدة لـ ٣٠٠ من التجار و ٦٠٠ من العمال في المنطقة الصناعية في إيريز.

وعلى الجانب الفلسطيني، تصرف الرئيس عباس بشجاعة لإنهاء العنف. ففي الشهر المنصرم، قامت السلطة الفلسطينية بنشر ١٠٠٠ من رجال الأمن على الحدود الشمالية لقطاع غزة مع إسرائيل، علاوة على نشر مئات

للتهديدات والاحتجاجات من جانب المعارضة الداخلية. وفي ٢٠ شباط/فبراير، اتخذ مجلس الوزراء الإسرائيلي قراراً هاماً بالموافقة من حيث المبدأ على إخلاء المستوطنات في إطار خطة فك الارتباط. كما أبدى الكنيست دعمه لرئيس الوزراء بإجازه قانون التعويض والإخلاء في ١٦ شباط/فبراير. ويمثل ذلك القانون خطوة أساسية في تنفيذ خطة الانسحاب.

وكما يلاحظ أعضاء المجلس، هناك كثير من التطورات الإيجابية التي ينبغي أن نرحب بها ونشجعها. وفي نفس الوقت، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الصراع ما زال مستمراً وأنه ما زال يتسبب بخسائر غير مقبولة من الموت والمعاناة.

وخلال الشهر الماضي، قتل ٥٤ فلسطينياً و ٨ إسرائيليين، وجرح ١٥٠ فلسطينياً و ٤٦ إسرائيلياً. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، هاجمت حماس ولجان المقاومة الشعبية وكثائب شهداء الأقصى معبر كارني بين إسرائيل وقطاع غزة، مما أدى إلى مقتل ستة من المدنيين الإسرائيليين. ورداً على ذلك، أعلنت إسرائيل أنها ستقطع مؤقتاً جميع العلاقات مع السلطة الفلسطينية، واستأنفت قوات الدفاع الإسرائيلية توغلاتها العسكرية في المناطق الفلسطينية، وهو ما كان معلقاً منذ الانتخابات الرئاسية الفلسطينية. وفي ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير، قتل ثمانية فلسطينيين في عمليات عسكرية إسرائيلية في كل أنحاء قطاع غزة. وأطلق مسلحون فلسطينيون أعداداً كبيرة من صواريخ القسام وقذائف الهاون، مما أدى إلى إصابة فتاة إسرائيلية تبلغ من العمر ١٧ عاماً بجروح بالغة في سديروت بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير. وآسف جداً لإبلاغكم بأنها توفيت بعد ستة أيام.

وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، قتلت بنت فلسطينية عمرها ١٠ أعوام في فناء مدرسة بجنوب قطاع غزة تابعة

آخرين في المناطق الوسطى والجنوبية من غزة. كما أعفى الرئيس عباس ثلاثة من كبار قادة الأمن في غزة من مناصبهم إثر هجوم شنته الميليشيات على سجن تابع للسلطة الفلسطينية في غزة، مما أدى إلى مصرع ثلاثة من السجناء، وإطلاق عشرات من قذائف الهاون على مستوطنات إسرائيلية في ١٠ شباط/فبراير. ووفاء بالتزام هام بموجب خريطة الطريق، قام أبو مازن أيضاً بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية بإدماجها في ثلاثة أجهزة رئيسية - القوات الوطنية والاستخبارات والشرطة - لتكون كلها مسؤولة أمام رئيس الوزراء الفلسطيني.

وتدلل هذه الخطوات مجتمعة على عزم الرئيس عباس على منع وقوع هجمات في المستقبل. وثمة نتيجة هامة لجهوده، حيث وافقت حماس والجهاد الإسلامي في ١٢ شباط/فبراير على وقف إطلاق النار بشكل مؤقت. ونحث هاتين الجماعتين على نبذ الإرهاب والمواجهة المسلحة مع إسرائيل والجنوح إلى الطريق السلمي والديمقراطي للمفاوضات والعمل السياسي. والطريق الذي اختاره الرئيس عباس لن يكون سهلاً. وإن كان له أن يتغلب على من يؤثرون العنف على السلام، فسوف يحتاج إلى دعم قوي من جانب كل من إسرائيل والمجتمع الدولي.

وبالإضافة إلى الخطوات الإيجابية التي اتخذها كل من الطرفين، يشجعنا للغاية استئناف الاتصالات المباشرة بينهما. ومن الأهمية بمكان، أن رئيس الوزراء شارون أكد مجدداً استعداداه للتنسيق مع الفلسطينيين فيما يتصل بخطة فك الارتباط من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية، وقد عقدت الاجتماعات الأولى لهذا الغرض بالفعل. فاجتمع النائب الأول لرئيس الوزراء بيريز مع عدد من كبار المسؤولين الفلسطينيين لبدء تنسيق الجوانب المدنية والاقتصادية للانسحاب الإسرائيلي. ونشيد بالالتزام الثابت لرئيس الوزراء شارون بفك الارتباط في وجه التصعيد الخطير

قدراً كبيراً من الأراضي الفلسطينية. فيلج الجنوب من القدس، يضع المسار الجديد مجموعة مستوطنات غوش إيتسيون على الجانب الإسرائيلي من الحاجز ويحيط بأربع قرى فلسطينية يبلغ عدد سكانها ١٨ ٠٠٠ نسمة، علاوة على قدر كبير من الأراضي الزراعية الفلسطينية. واستأنفت الحكومة تشييد الحاجز في منطقة سلفيت بشمال الضفة الغربية حول مستوطنة أرييل، مما يثير مخاوف من أن ينتهي الأمر إلى ضم مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية إلى الجانب الإسرائيلي. كما جرى تكثيف النشاط المتعلق بالحاجز في منطقة القدس، حيث تم إبلاغ أصحاب الأراضي مؤخراً بعدد كبير من أوامر المصادرة.

ونسلم بحق إسرائيل وواجبها تجاه حماية شعبها من الهجمات الإرهابية. ولكننا نحث حكومة إسرائيل الآن أكثر من أي وقت مضى على معالجة احتياجاتها الأمنية المشروعة بطرق لا تزيد المعاناة بين صفوف الفلسطينيين، أو تحدد مسبقاً مسائل متعلقة بالوضع النهائي، أو تهدد احتمالات السلام في الأجل الطويل بزيادة صعوبة إقامة دولة فلسطينية لها مقومات البقاء ومتواصلة الأجزاء. ونؤكد مجدداً مناشدتنا إسرائيل أن تمتثل لالتزاماتها القانونية على النحو المحدد في فتوى محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة د-١٥/١٠.

ويتضافر المجتمع الدولي على دعم الزخم الجديد تأكيداً للطرفين بأنهما ليسا وحدهما، وأنا سوف نصحبهما على الطريق المؤدي إلى سلام شامل ودائم وعادل.

وسوف يجتمع الأعضاء الرئيسيون في المجموعة الرباعية على هامش مؤتمر لندن في ١ آذار/مارس، عقب الاتصالات التي أجريت على مستوى المبعوثين خلال الشهر الماضي. وسوف يستعرضون التقدم الذي أحرزه الطرفان

لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا). وهذا رابع حادث مأساوي خلال العام المنصرم تودي فيه النيران الإسرائيلية بحياة طفل فلسطيني داخل مدرسة تابعة للأونروا. وكما ذكرنا هنا من قبل، لا بد من المحافظة على سلامة جميع مباني ومنشآت الأمم المتحدة، وبصفة خاصة المدارس، وحمايتها في جميع الأوقات. وقد أعربنا عن قلقنا في هذا الصدد لحكومة إسرائيل، ونحن الآن في انتظار النتائج التي يسفر عنها تحقيق قوات الدفاع الإسرائيلية في هذا الحادث.

وبالرغم من تحسن المناخ السياسي بدرجة كبيرة ومن التدابير الأولية التي تتخذها إسرائيل، لا تزال معظم القيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين قائمة، على هيئة نقاط تفتيش، وحالات حظر تحوّل، ونظام التصاريح. ويشكل عدم التحسن في الحياة اليومية لعامة الفلسطينيين تهديداً خطيراً لقدرة عملية السلام المحددة على الاستمرار.

وما زال الإغلاق يؤثر على العمليات الإنسانية كذلك. فقد أحدث الإغلاق المتكرر والمطول لمعبر كرني المؤدي إلى داخل غزة تكديساً في ميناء أشدود لما يزيد على ٩٠٠ حاوية متجهة إلى أونروا، مما يكلف الوكالة رسوماً للتخزين والتأخير تتجاوز ٣٠ ٠٠٠ دولار في اليوم. ونظراً لبقاء ٣٩٠ حاوية فارغة إضافية داخل قطاع غزة بتكلفة يومية قدرها ٧ ٠٠٠ دولار، فقد تكبدت الوكالة ما يزيد عن ٤,٥ مليون دولار منذ آذار/مارس ٢٠٠٤ رسوماً إجمالية للتخزين والتأخير. ونرجو أن تؤدي الجهود الإسرائيلية الحالية للتخفيف من هذه الحالة إلى حل مرضٍ ودائم.

وفي ٢٠ شباط/فبراير، وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على المسار المنقح للحاجز الإسرائيلي في الضفة الغربية، الذي لا يزال، رغم تقريبه من الخط الأخضر، يضم

وعملاً بطلب المجلس أن يقدم الأمين العام تقريراً عاجلاً عن الملاحظات والأسباب والنتائج المترتبة على مقتل السيد الحريري، تصرف الأمين العام على وجه السرعة بانتقاء فريق، برئاسة السيد بيتر فيتزجيرالد، وهو أيرلندي ومن كبار مسؤولي إنفاذ القانون. وسيجري الفريق، الذي يشمل موظفين آخرين متمتعين بالخبرات ذات الصلة، اتصالاً بالمسؤولين اللبنانيين وغيرهم من أجل جمع المعلومات التي تلزم الأمين العام في تقديم تقريره إلى المجلس في توقيت مناسب.

وبالانتقال إلى جنوب لبنان، وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدة حوادث مثيرة للقلق على امتداد الخط الأزرق، ولكن لم ينجم عنها تصعيد خطير. ولقد فجر حزب الله في ١٤ كانون الثاني/يناير، ثم مرة ثانية في ١٧ كانون الثاني/يناير، أجهزة متفجرة على طول الخط الأزرق، ولحسن الحظ أنه لم تنجم عنها أي خسائر. ونؤكد مجدداً نداءنا إلى حكومة لبنان أن تبسط سلطتها على جميع أراضيها.

ورداً على تلك الهجمات، قامت إسرائيل على الفور بتوجيه ضربات جوية ضد أهداف لحزب الله في جنوب لبنان، وأفيد بأنها أصابت اثنين من المدنيين اللبنانيين. وأقر مجلس الوزراء الأمني المصغر لإسرائيل من حيث المبدأ الاضطلاع بعملية عسكرية على امتداد الخط الأزرق في ١٩ كانون الثاني/يناير. ولم تقع تلك العملية، مما أدى إلى تجنب مزيد من تصعيد الحالة. ومن دواعي الأسف رغم ذلك أنه تم تسجيل ما مجموعه ٣٠ عملية تخليق لطائرات إسرائيلية خلال الشهر الماضي، بعضها أفيد بأنه تغلغل إلى عمق الأراضي اللبنانية. ونؤكد مجدداً موقفنا المتمثل في وجوب توقف هذه الانتهاكات الجوية.

حتى الآن ويقررون ما يتخذ من إجراءات تالية على مدى الأشهر المقبلة.

وسيجمع مؤتمر لندن، الذي تستضيفه حكومة المملكة المتحدة، بين أعضاء المجموعة الرباعية، ومجموعة الثمانية، وطائفة من الجهات المانحة الرئيسية، والسلطة الفلسطينية. وسيقدم رئيس الوزراء قريع خطة السلطة الفلسطينية للإصلاح، وسيقيم بالتعاون مع المشاركين الآخرين الآليات المناسبة لمساعدة الفلسطينيين على إرساء القواعد لقيام دولة مستقلة ذات سيادة، لها مقومات البقاء، متواصلة الأجزاء، وتنعم بالديمقراطية. وسيحضر الأمين العام هذا الاجتماع الهام والبناء.

ورغم أن مؤتمر لندن ليس اجتماعاً للمانحين، فإنه يتيح فرصة أمام المجتمع الدولي لكي يطلع على آخر تطورات الحالة المالية الخطيرة التي تعانيها السلطة الفلسطينية، ولكي يوفر الأموال اللازمة بشكل عاجل لأغراض المساعدات قصيرة الأجل. ففي نهاية كانون الثاني/يناير، لم تكن السلطة الفلسطينية قد تلقت سوى ٢٠ مليون دولار من الولايات المتحدة و٥ ملايين دولار من النرويج، من بين ما مجموعه ٦٦٠ مليون دولار أعلن عن التبرع بها في هذا العام. وقد أعلنت الولايات المتحدة وغيرها بعد ذلك عن خطط لتقديم دعم إضافي. ويلزم أن يقوم المجتمع الدولي بإجراء موحد ليكفل الاستقرار المالي للسلطة الفلسطينية في هذا الوقت الحيو.

لقد أشرت في البداية إلى الغضب العام الناجم عن الهجوم الإرهابي البشع في بيروت بتاريخ ١٤ شباط/فبراير الذي أودى بحياة رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري و ١٤ آخرين. وقد أقيمت جنازة السيد الحريري وزملائه في ١٦ شباط/فبراير. ومثل السيد الأخضر الإبراهيمي الأمين العام.

الولايات المتحدة كوندوليزا رايس، يد العون إلى الطرفين بغية تحويل هذه الفرصة إلى إنجاز.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد برندرغاست على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية استمراراً لمناقشتنا المتعلقة بهذا الموضوع. رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

إن رئيس الوزراء شارون والرئيس عباس أثارا باجتماعهما في شرم الشيخ والتدابير التي اتخذت في أعقاب ذلك آمالاً واسعة النطاق في أن يكون الإسرائيليون والفلسطينيون في النهاية على الطريق إلى السلام. فقد استأنفا بشكل فعال عملية تنفيذ أحكام خارطة الطريق، التي أقرها المجلس في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣). ولا يزال الهدف النهائي يتمثل في تسوية الصراع بينهما، وإنهاء الاحتلال، وإقامة دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل آمنة. ولدينا اقتناع بأن عام ٢٠٠٥ هو عام الفرصة السانحة. ويجدوننا أمل شديد في أن يمد المجتمع الدولي، كما قالت وزيرة خارجية